

قضية الأمن الغذائي العربي

The Issue of Arab Food Security

رنيم زياد أحمد جابرة*

دكتورة تخطيط إستراتيجي إقتصاد، جامعة أم درمان، الأردن: Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

ORCID: https://orcid.org/****-****-****-**** 

Received: 14/12/2023 Accepted: 29/12/2023 Published: 31/12/2023

الملخص:

يشكل الغذاء جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، وإستقطبت مسألة التنمية الزراعية والغذاء إهتماماً كبيراً على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي العربية والمعوقات التي تواجهه ومن نتائج هذه الدراسة، تسارع إنعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وأن المنطقة العربية لا تزال تعاني أشكالاً متعددة من سوء التغذية، وأوصت هذه الدراسة بإتباع إستراتيجيات عميقة وخطوات وإجراءات مدروسة للوقوف على مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، الفجوة الغذائية، إنعدام الأمن الغذائي

تصنيف JEL: Q18، R11

Abstract:

Food is the essence of the human struggle for survival, and the issue of agricultural development and food has attracted great attention at the level of the Arab world recently. This study aimed to identify the reality of Arab food security and the obstacles facing it. From the results of this study, the acceleration of food insecurity in the Arab region, and that the Arab region still suffers from multiple forms of malnutrition. this study recommended the adoption of deep strategies, steps, and thoughtful measures to identify the problem of food security in the Arab countries.

Keywords: food security, food gap, food insecurity

JEL Classification: Q18, R11

1. مقدمة

تعد قضية الأمن الغذائي حاجة أساسية لملاستها حياة الفرد، وهي أن ينال المرء قوتاً كافياً ومغذياً يكفي يومه، والغذاء حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة.

* المؤلف المرسل (Jawabreh_raneem_90@hotmail.com)



إن كثيراً من أبناء الأمة العربية لا يدركون طبيعة هذه القضية ولا أسبابها ومسبباتها، ولكن من الإنصاف أن يتم ذكر بعض الاهتمام الذي ظهر مؤخراً بهذه القضية كصدى ورد فعل لاهتمامات عالمية، تجسدت في أول مؤتمر للغذاء العالمي الذي عقد في مدينة روما في عام 1974.

ولمصطلح الأمن الغذائي بعد أمني بسبب الارتباط الوثيق بين الغذاء والأمن، فالغذاء يعد واحد من أهم احتياجات الإنسان الضرورية التي لا يستطيع الإنسان الإستغناء عنه لذلك فالغذاء يعد من أول مقومات الحياة، وإذا لم يستطع الإنسان الحصول عليه عمت الفوضى في البلاد. فتوفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب بأسعار تتناسب مع أوضاعهم ودخولهم المعيشية تساعد على استتباب الأمن في المجتمع. وإذا رجعنا إلى القوانين الدولية فإن حق الغذاء يندرج في قائمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، يعد حق مدني لارتباطه بأداء نشاطات المجتمع المدني، وحق سياسي لأنه يفرض على الدولة مسؤوليات تجاه الشعوب.

فالحق في الحصول على الغذاء يعبر عن جميع مجالات حقوق الإنسان الأخرى، فهو حق فردي ومسؤولية جماعية وكما قيل (فإن من لا يملك طعامه لا يملك قراره)، كما أن الغذاء كثيراً ما يستخدم من قبل بعض الدول كأداة تضغط بها الدول التي تتمتع بفائض غذائي على الدول المستوردة.

يمكننا أن نعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية حيث تعد أزمة الأمن الغذائي وتدني الاكتفاء الذاتي من الأزمات المتعددة التي عانت منها الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد باتت هذه المسألة تحديداً، تخضع لعدة متغيرات سواء كانت محلية أو دولية. ثم انبثقت السياسات المختلفة والحلول المختلفة حول تلك الظاهرة. ولا تزال مسألة الأمن الغذائي في الوطن العربي من أهم موضوعات الجدل، التي لم يثرها أي موضوع عربي آخر وتفسير ذلك حقيقة أن الأمن الغذائي يمثل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء على قيد الحياة. ومع تعدد مظاهر الجهود العربية إلا أنها لم تمس جوهر المشكلة وبدلاً من إيجاد الحل العربي المستقل لمشكلة الأمن الغذائي فقد تشتت الحلول بين قطرية انعزالية وقطرية تابعة، ويعود ذلك الى أن الأنظمة في الدول العربية تنتظر للمشكلة نظرة قطرية وليست نظرة قومية (خضري، 2007).

ويعد الأردن كباقي الدول العربية، غير قادر على إنتاج جميع احتياجاته من المواد الغذائية لشعبه فهو يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد والمعونات والمساعدات الأجنبية، في معالجة النقص الغذائي أي يصبح وسيلة وأداة تستخدمها الدول المنتجة للضغط وفرض هيمنتها. وبات من المؤكد أن الدول التي لا تعتمد على نفسها في إنتاج غذائها لا تملك زمام أمورها بل هي أمام خيارين: إما أن تقبل السيطرة أو التبعية أو تقبل الجوع. ويتعرض الأردن كباقي الدول العربية لنقص الغذاء نتيجة الظروف المناخية وشح المياه وزيادة أعداد السكان، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم المستوردات الغذائية التي تأتي من خارج الأردن. (خزاعلة، 2001).

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معالجة أزمة الأمن الغذائي بإيجاد البدائل المناسبة للحد من ظاهرة الاستيراد وتطبيق سياسات داخلية في الدول العربية لمعالجة النقص في الغذاء، وفي ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية فإنه يتوجب على جميع الدول في العالم مواجهة كافة التحديات وتحقيق أعلى مستوى من مستويات الأمن الغذائي.

مشكلة الدراسة:

ستظل مشكلة تحقيق الأمن الغذائي كما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة تثير الكثير من الجدل والنقاش بالنسبة للكثير من البلدان على إختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. أصبحت ظاهرة أزمة الأمن الغذائي الأردني وتدني الاكتفاء الذاتي ضمن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم العربي، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في القطاع الزراعي في بعض الدول العربية، إلا أن مشكلة الغذاء باتت ولا تزال من المشاكل الجوهرية التي تواجهه في الوقت الحالي، ونظراً لخطورة هذه المشكلة، وما يترتب عليها من سلبيات وتبعيات فإنه لا بد من إيجاد سياسة لتحقيق أمن واكتفاء ذاتي تتبعها الأردن للحد من تلك العواقب.

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل إتبعت الدول العربية سياسة ممنهجة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي.

2- هل تم وضع خطط مدروسة على المدى البعيد لإنعدام الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان واقع الأمن الغذائي في الدول العربية ومحاولة وضع أفكار وآليات واقتراحات جديدة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي فيه واستغلال ما يمكن من الموارد المتاحة.

ثانياً: بيان مدى ارتباط الأمن الغذائي بالأمن الاستراتيجي، حيث يصنف الأمن الغذائي كفرع رئيسي من فروع الأمن الاستراتيجي.

ثالثاً: وضع سياسة مدروسة لتحقيق الأمن الغذائي في الأردن

منهجية الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي، بإعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

البيانات الأولية:.

وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.

البيانات الثانوية:

هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

• المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات.

• المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الدول العربية.

التعريفات الإجرائية

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالمتغيرات على النحو الآتي:

الأمن الغذائي: وهو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله. (حسب تعريف البنك الدولي: الدروبي، 2008).

إنعدام الأمن الغذائي : عدم القدرة المادية والإجتماعية على تأمين الغذاء الكافي واللازم لتلبية الإحتياجات الغذائية للأفراد في العالم (الفنش، 2021).

الفجوة الغذائية: عدم قدرة الدولة على توفير كافة إحتياجات الشعب من الغذاء، وتعرف أيضاً بزيادة حاجة الشعب للمنتات الغذائية (إبراهيم، 2022).

الدراسات السابقة

تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأمن الغذائي::

دراسة (المقداد، 2013) "أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي. اعتمد الباحث المنهج الإحصائي المقارن في المبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تعمل على زيادة الفجوة الغذائية العربية والمنهج الوظيفي للتعرف على الأدوار الضرورية التي تعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن توفير الغذاء للفرد في المجتمعات العربية حاجة أساسية، ويجب على السياسات الحكومية العربية أن تأخذ بعين الاعتبار وباهتمام أكبر. وقد أوصت هذه الدراسة

بالمحافظة على الموارد الزراعية واستخدام الأساليب العلمية الحديثة لتطويرها، والاهتمام بالبحوث الزراعية، وتقديم الدعم لها.

دراسة (عبد الحفيظ، 2013) "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" وهدفت هذه الدراسة لتوضيح المدى الحقيقي لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي. واستخدم الباحث في منهجيته المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن موضوع الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه سكان المعمورة وإن الاكتفاء الذاتي حلم يصعب تحقيقه وأنه لا يمكن وضع سياسة موحدة وصالحة للدول لتحقيق الأمن الغذائي. وأوصت هذه الدراسة بإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة ضمن السياسة الاقتصادية، ، لتفادي مخاطر الفجوة الغذائية والحصول على أمن غذائي -دراسة (الشوك، 2010) "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار". وهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مفهوم التبعية الغذائية وتوضيح الأسباب التي أدت لها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، للتحقق من صحة الفرضية التي إتبعها. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن واقع الزراعة في الوطن العربي يتسم بخصائص سلبية وخاصة أن الإنتاج لا يرتقي لكفاية أبناء الوطن العربي، كما أنه السياسات الحكومية من سياسات مالية تشجيعية لم ترتق ومستوى الإنتاجية الزراعية.

وقد أوصت هذه الدراسة بتكثيف الجهود العربية إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي وقطع الطريق على دول السوق الغذائية الخارجية التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى.

دراسة (جوابرة، المغير، 2023)، مخاطر الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في الأردن، هدفت الدراسة للتعرف على مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد والأمن الغذائي في الأردن وإيجاد حلول لها، وذلك لما تركته من آثار ضخمة ومدمرة على الإقتصاد العالمي بشكل عام، والأردن بشكل خاص، وهذه التداعيات إنعكست بشكل مدمر على كافة القطاعات، الإقتصادية، والسياسية، وهدفت هذه الدراسة أيضاً لمعرفة تأثير هذه الأخطار على التنمية في الأردن بشكل عام، تم استخدام المنهج الوصفي، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في تقصيه للحقائق العلمية، ومن نتائج هذه الدراسة، إيجاد حلول للمخاطر التي تهدد التنمية الإقتصادية والأمن الغذائي في الأردن، وعمل خطط شاملة من قبل الحكومة الأردنية للتصدي للأزمة، وأوصت هذه الدراسة بتفعيل دور المختصين لإدارة المخاطر والأزمات في الأردن، وتدريب كافة الموظفين بجميع القطاعات على كيفية التعامل مع أي خطر مهدد.

2. الأمن الغذائي: أركانه، مؤشرات، الفجوة الغذائية، الأمن الغذائي.

تتفاوت أوضاع الغذاء عبر التاريخ الإنساني بين الوفرة والعجز بصفة عامة وتتسم الأزمات الغذائية من منظور تاريخي طويل التكرار لقد إزداد الموقف العالمي للغذاء تعقيداً في ظل تزايد العوامل المؤثرة على مستوى الإقتصاد العالمي فتبلورت في التاريخ الحديث أزماتان عميقتان أزمة الغذاء العالمي في النصف الأول من عام 200، ثم بعدها الأزمة المالية العالمية في الثلث الأخير من نفس العام (الختاتنة، 2015).

الأمن الغذائي هو حينما يتوفر لجميع الأشخاص في جميع الأوقات بصفة إقتصادية ومادية على تغذية كاملة تلبي احتياجاتهم الطاقوية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة (بن عيسى وكبيري، 2018).

أركان الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول وإستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يمثل في إستقرار العوامل الثلاثة الأولى (Levalee, 2007).

اللا أمن الغذائي: ينتج هذا المصطلح نتيجة لمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات كصدمات الإنتاج مثل فقدان المحاصيل الغذائية وصدمات العمل كفقدان الوظائف وإنخفاض الأجور والتضخم المفرط (Sally Abbott, 2010, p.10).

الفجوة الغذائية: تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء وبتأمين مقدار العجز عن طريق الإستيراد (المخادمي، 2009، ص. 216).

1.2 مؤشرات الأمن الغذائي:

إن مؤشرات ومعايير الأمن الغذائي العربي عديدة تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع وتشمل:

- 1- نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية.
- 2- قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد.
- 3- نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الإستيراد.
- 4- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي.
- 5- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.
- 6- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي (خليل سامي، 2004).
- 7- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- 8- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- 9- نسبة المخزون الغذائي إلى الإستهلاك السنوي (الشرفات، 2009).

2.2 الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

إن التوقعات تشير إلى أن 670 مليون شخص سيعانون من الجوع في عام 2030، أي ما يعادل 8 بالمئة من سكان العالم.

و إن ثلثي الأشخاص المتأثرين بالجوع يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات التي أدت إلى إضعاف البنية التحتية الإنتاجية وعطلت سلاسل القيمة الغذائية والتخلي عن الأراضي الزراعية بسبب الأضرار أو نزوح السكان. وإن الأمن الغذائي في العالم العربي يبدو غير مستقر مع حلول عام 2030، لعوامل عديدة ومؤثرة تتمثل بالزيادة

السكانية، وشح المياه والتغير المناخي. وتسهم الزراعة بنحو 13 بالمئة من الإنتاج المحلي في الوطن العربي، وأن فئة كبيرة من السكان من الوطن العربي يعتمدون على الزراعة؛ إذ يبلغ مجموع القوى العاملة في الزراعة في العالم العربي 30 بالمئة من إجمالي القوة العاملة، وهو ما يعادل تقريباً 28 مليون عامل. إن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الصالحة للزراعة على مستوى المنطقة العربية تبلغ نحو 32 بالمئة مقابل نحو 77 بالمئة عالمياً و أن عدداً من الدول العربية شرعت باعتماد خطط واستراتيجيات لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الزراعية سواء تلك المتصلة بتطوير قطاع الإنتاج النباتي أو الثروة الحيوانية، إلا أن حجم الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي العربي، وهو ما يدفع إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز.

ونستطيع القول بأن العالم العربي يعاني من فجوة كبيرة بين إنتاج الغذاء والطلب عليه، حيث يستورد أكثر من 50 بالمئة من احتياجاته الغذائية، وبحسب أحدث الأرقام فإن الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 2020 نحو 35 مليار دولار، فيما تمثل الحبوب نقطة الضعف الكبرى لدى الدول العربية وبنسبة 48 بالمئة من الفجوة الغذائية. وتوقع الخبراء أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى نحو 70 مليار دولار عام 2030 إذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية على معدلاتها الحالية.

إذ يجب على الدول العربية توسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية وتوفير المخزون الاستراتيجي من الغذاء، وترشيد الاستهلاك، وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، ودعم المزارعين، وتمكينهم من استخدام أحدث الأساليب والتقنيات الزراعية لتحسين مداخلهم وإنتاجهم، وتسخير الحلول التي توفرها التكنولوجيا الجديدة في مجال الزراعة لتنويع المحاصيل، وتبادل الخبرات عربياً وعالمياً، وتخصيص استثمارات إضافية للبحث العلمي الزراعي (وكالة الأنباء الأردنية، 2023).

3. واقع الأمن الغذائي العربي التحديات والحلول

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية إستهلاكها وهو يستدعي اللجوء إلى الإستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً، على إقتصاديات هذه البلدان، لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على إقتصاديات هذه البلدان، فيعمل على إضعاف أرصدها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الإقتصادية والسياسية حتى الثقافية (الشوك، 2010).

زاد إهتمام الباحثون بمسألة الأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية منذ السبعينيات من القرن الماضي نظراً للتأثير الذي فرضته العديد من المتغيرات المحلية والعالمية، في مقدمتها حالة الجفاف التي سيطرت على أقاليم مختلفة من العالم والاتجاهات للتضخمية للأسعار في الأسواق العالمية، والتكتلات الإقتصادية في مجال التجارة الخارجية (الدروبي، 2008).

من أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي اليوم هي: مشكلة التصحر، وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية وشح المياه وإستخدام الوقود الحيوي كبديل للطاقة الأمر الذي أدى لإرتفاع أسعار الحبوب والسكر في الأسواق العالمية (اللوزي وآخرون، 2009).⁽¹⁶⁾

وبانت قضية تأمين الغذاء في العالم في السنوات الأخيرة إحدى أهم القضايا التي تواجه البشرية، حيث إزداد عدد الذين يعانون من الفقر بسبب إرتفاع نسبة البطالة الناجمة عن تلك الأزمة إضافة إلى قلة الإستثمارات الأجنبية التي تأثرت بتلك الأزمة (سعيد، 2011).

ومن التحديات التي طالت الأمن الغذائي العربي "الحرب الروسية الأوكرانية" حيث أثرت الحرب الروسية -الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي بشكل كبير حيث تعتمد غالبية البلدان العربية على أوكرانيا وروسيا في إستيراد المواد الغذائية لا سيما الرئيسية كالقمح لرخصها، وترتفع المعاناة بارتفاع نسبة الإعتماد، فقد هبط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي نظراً لتوقف أوكرانيا عن التصدير لذا إرتفعت أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب في جميع أنحاء العالم، وإزداد عدد الفقراء وتفاقت أزمة المجاعة (جوابرة، 2023).

1.3. دور منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في دعم قضية الأمن الغذائي العربي

إن الأمن الغذائي هدف إستراتيجي وسياسي تهدف إليه جميع السياسات الإقتصادية وخطط التنمية، فإذا ما أفلحت هذه البرامج في زيادة الإنتاجية، فهذا لا يعني توفيره في جميع الأوقات على مدار الفضول، إذ أن بعض الأغذية قادرة على البقاء لمدة طويلة دون تلف (عبد الحفيظ، 2013).

ركزت هذه المنظمة في نشاطها على محاربة الفقر والجوع والنهوض بالتنمية الزراعية وبالمستويات التغذوية والتعزيز من الأمن الغذائي، ليتمكن السكان من عيشة راضية، فقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ويتركز نشاطها على: المساعدات الدولية الإغاثية، توفير المشورة للحكومات، جمع المعلومات المتصلة بالتغذية والغابات ومصايد الأسماك (المقداد وآخرون، 2015).

2.3. إستراتيجيات وحلول الدول العربية لمعالجة تداعيات الأمن الغذائي

لقد تطورت إستراتيجيات الأمن الغذائي في العالم العربي منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث الإعتماد الكبير على الواردات والفجوة الغذائية المتزايدة، تلتها محاولات الإكتفاء الذاتي الغذائي في السبعينيات والثمانينيات وزيادة الإستراتيجيات المعتمدة على التجارة منذ منتصف الثمانينات وما بعدها، مسترشدة في كثير من الأحيان بتوصيات المنظمات الدولية للسياسات التي تقدمها، وأخيراً التوجه نحو السياسة الغذائية مع زيادة الإنتاج المحلي والإستحواذ على الأراضي خارج البلاد، بعد أزمة الغذاء العالمية في عام (2007-2008) (هاريغان، 2018، ص. 465).

إن الإطار الإستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية وثيقة واحدة حية تصادق عليها سنوياً الجلسة العامة للجنة، ويتمثل غرضها في تحسين التنسيق وتوجيه العمل المنسق الذي تقوم به مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ويتمس الإطار الإستراتيجي العالمي في إتاحة إطار شامل ووثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول التوصيات الأساسية بشأن الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتي تمت المصادقة عليها من خلال الملكية الواسعة والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها اللجنة، ويشدد الإطار الإستراتيجي العالمي على إتساق

السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية مثل التجارة والصحة والموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية والإستثمارية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017).

4. دور السياسات العامة في الوطن العربية

ومن الممكن إيجاز دور هذه السياسات بما يلي:

توفير الغذاء للمواطن العربي دون التركيز على أهمية مصدره العربي في زيادة الفجوة الغذائية

- وهذا أدى إلى زيادة الاستيراد.

- لم توظف السياسات الحكومية العربية متطلبات التكامل الإقليمي ومفهوم الاعتماد المتبادل لاستثمار موارد إنتاج الغذاء.

- عوامل الصراع والانقسام في الوطن العربي، المواقف العربية تؤثر بشكل سلبي في إيجاد إستراتيجية تكاملية بين الوحدات السياسية العربية، تخدم الاكتفاء الذاتي.

- تعاني الدول العربية من إشكاليات حكومية متعلقة بالفساد الإداري والمالي، حيث أثر ذلك في جدية الاهتمام بالمصالح والقضايا التي تهم المواطن ومنها الأمن الغذائي العربي.

لقد ساعدت المتغيرات الدولية في النظام العالمي الجديد على تقليص الدور الحكومي للدول العربية في إتباعها سياسات رسمية تعمل على تضيق حجم الفجوة الغذائية، إذ أن الدول العربية لم تشهد خطوات متسارعة باتجاه الخصخصة، نتيجة عضويتها في منظمة التجارة العالمية، التي تعمل على تقليص دور الدولة في الإنتاج والتسويق، وتصفية المؤسسات الحكومية لصالح القطاع الخاص (جوابرة، 2016).

5. الخاتمة

النتائج

1- الإهتمام الكبير من الدول العربية بإتباع نهج محدد وإستراتيجيات معينة لحل مشكلة الغذاء ودعم الأمن الغذائي.

2- إن تحقيق الأمن الغذائي يعد هدفاً إستراتيجياً إقتصادياً للعديد من الدول العربية.

3- الفجوة الغذائية العربية آخذة بالإنساع.

التوصيات

1- الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية للدول في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي فيها.

2- رسم سياسة خاصة ممنهجة للدول العربية لعلاج إنعدام الأمن الغذائي.

3- دعم سياسات التمويل للنهوض في الإقتصاد الزراعي في الوطن العربي.

المراجع

إبراهيم، عبير. 2022، تعريف الفجوة الغذائية في الوطن العربي، مقال، الموسوعة العربية الشاملة

الفنش، تماضر. 2021، أسباب إنعدام الأمن الغذائي، مقال، سطور، موقع عربي شامل.

لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017.cfs، مقال، الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

وكالة الأنباء الأردنية، بتر. 2023، إتحاد الجامعات: 35 مليار دولار حجم الفجوة الغذائية في العالم العربي، تقرير.

جوابرة، رنيم. 2016، واقع الأمن الغذائي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، المفرق، الأردن

الشوك، رباب. 2010، التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، رسالة ماستر، جامعة الشرق الأوسط.

عبد الحفيظ، سكيانة. 2013، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

الختاتنة، محمد. 2015، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية 1980-2012، رسالة ماجستير، قسم إقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة.

خزاعلة، رائد، 2001، "الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

خضري، رولا، 2007، "السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لسورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

جوابرة، رنيم، المغير، محمد. 2023، مخاطر الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية في

الأردن، المؤتمر الدولي العلمي الأزمات العالمية المعقدة والكوارث التي يشهدها العالم. 2023، المركز العربي

الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية.

بن عيسى كمال الدين، كبير فتحة. 2018، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال

الفترة، (2015، 1995)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، ص 137-146، -/112 Issn

6132

خليل سامي. 2004، نظرية الإقتصاد الكلي، الكويت، وكالة الأهرام للتوزيع

الدروبي، رانيا. 2008، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدولية مجلة جامعة

دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد 1.

سعيد، إبراهيم أحمد. 2011، أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي، الإقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً

وبشراً، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العددان 3، 4.

الشرفات، علي جدوع. 2009، مبادئ الإقتصاد الزراعي، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.

اللوزي، سالم وآخرون. 2009، تحديات الأمن الغذائي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

المخادمي، عبد القادر. 2009، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 216.

المقداد، محمد أحمد، أبو زويب عاهد مسلم. 2015، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي

العربي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 42، العدد 3.

هاريجان، جين. 2018، الإقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، عالم المعرفة، الكويت، عدد 465.

Jean Charles Levahee.2007,Achieving Food Security through Food Security System Resilience ,the case of Belize Carleton university Canada.
Sally Abbott,Food Security, Vulnerability,and Recovery Tufts University, Boston United State.2010,p10